

Distr.: General
12 December 2006
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أحيل طيه التقرير السادس الذي أعدته لجنة التحقيق الدولية المستقلة عملا بقرارات مجلس الأمن ١٥٩٥ (٢٠٠٥)، و ١٦٣٦ (٢٠٠٥)، و ١٦٤٤ (٢٠٠٥)، و ١٦٨٦ (٢٠٠٦).

ويصف التقرير التقدم الذي أحرزته اللجنة منذ إصدار تقريرها السابق المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ (S/2006/760) في التحقيق في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري و ٢٢ ضحية أخرى، وفي تقديم المساعدة التقنية للسلطات اللبنانية في التحقيق الذي تجريه في اعتداءات معينة أخرى ارتُكبت في لبنان منذ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

وخلال هذه الفترة، عادت اللجنة من قبرص، التي كانت قد انتقلت إليها مؤقتا في الفترة من ٢٢ تموز/يوليه إلى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، واستقرت في قاعدة عملياتها الرئيسية في لبنان لتستأنف عملياتها كاملة. ويقدم التقرير معلومات عن عمل اللجنة المستمر ذي الأولوية في مجال التحقيق العدلي في قضية الحريري وتركيزها على تحديد هوية الجناة ومواصلة تقديم مساعدتها التقنية بشأن القضايا الأربع عشرة، بما في ذلك إقامة الروابط. وإضافة إلى ذلك، شرعت اللجنة، طبقا للولاية التي كلفها بها مجلس الأمن، في تقديم المساعدة التقنية إلى السلطات اللبنانية فيما تجريه من تحقيق في الاغتيال المأساوي الذي راح ضحيته بيار الجميل وزير الصناعة في لبنان في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

وأود أن أشكر موظفي اللجنة على ما أبدوه من تفان استثنائي في الاضطلاع بعملهم في خضم ظروف صعبة، ولا سيما في ضوء الحالة الأمنية المتقلبة السائدة في لبنان خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

151206 151206 06-65431 (A)

وأود أيضا أن أشكر سيرج براميرتز على دوره القيادي المستمر في مواصلة التحقيق في الاعتداء، وحكومة لبنان على الدعم المستمر الذي تقدمه للجنة وتعاونها معها.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بعرض هذه المسألة على أعضاء مجلس الأمن. وسأحيل في الوقت نفسه هذا التقرير إلى حكومة لبنان.

(توقيع) كوفي ع. **عنان**

المرفق

التقرير السادس للجنة التحقيق الدولية المستقلة المنشأة عملا بقرارات مجلس الأمن ١٥٩٥ (٢٠٠٥) و ١٦٣٦ (٢٠٠٥) و ١٦٤٤ (٢٠٠٥)

سيرج براميرتز
رئيس اللجنة

بيروت
١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦

موجز

طلب مجلس الأمن إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة، في القرار ١٦٤٤ (٢٠٠٥) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، أن تقدم تقريرا إلى المجلس عن التقدم الذي تحرزه، بما في ذلك ما تلقاه من تعاون من السلطات السورية، وذلك كل ثلاثة أشهر.

ويلخص هذا التقرير ما أحرزته اللجنة من تقدم في أنشطة التحقيق التي اضطلعت بها في الفترة بين ٢٥ أيلول/سبتمبر و ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وقد شهدت هذه الفترة عودة اللجنة إلى لبنان من قبرص، التي كانت قد انتقلت إليها مؤقتا في الفترة من ٢٢ تموز/يوليه إلى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

ومنذ عودة اللجنة إلى لبنان وهي تعمل في بيئة سياسية متقلبة، انعكست في اغتيال بيار الجميل، وزير الصناعة، في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وتركيز الاهتمام الوطني والدولي على إنشاء محكمة خاصة للبنان.

وظل مسار التحقيق الذي تضطلع به اللجنة في قضية الحريري منصبا على مجالات ثلاثة: تطوير الأدلة المجموعة من مسرح الجريمة بالاستناد إلى التحقيق والتحليل العدلي، والتحقيق في الجناة المحتملين، وجمع الأدلة المتعلقة بجوانب ارتباطات القضية وسياقها. وواصلت اللجنة أيضا، بتعاون وثيق مع الجهاز القضائي اللبناني، الاضطلاع بدور استباقي في القضايا الأربع عشرة الأخرى.

وقد أدى اغتيال بيار الجميل إلى توجيه مجلس الأمن رسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، يطلب فيها إلى اللجنة أن تقدم المساعدة التقنية إلى السلطات اللبنانية في قضية الجميل. وشكل ذلك توسيعا للولاية الواردة في قرار مجلس الأمن ١٦٤٤ (٢٠٠٥)، والتي جرى توسيعها في قراره ١٦٨٦ (٢٠٠٦) فيما يتعلق بالتحقيق في الاعتداءات الإرهابية الأخرى المرتكبة في لبنان منذ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. واستجابت اللجنة للطلب بتقديم المساعدة التقنية، بما في ذلك الدعم في المجال العدلي، وإجراء المقابلات مع الشهود، وجمع الأدلة وتحليلها، وفقا لما طلب إليها.

وظل التفاعل متواصلا على نحو وثيق بين اللجنة والسلطات اللبنانية في جميع الأمور ذات الصلة بولايتها. ولا تزال اللجنة تتلقى الدعم من الجمهورية العربية السورية فيما يتعلق بتقديم المعلومات وتيسير إجراء المقابلات مع الأفراد الموجودين على الأراضي السورية. وإضافة إلى ذلك، تلاحظ اللجنة المساعدة التي تلقتها من دول أعضاء أخرى تلبية لطلباتها، وتشدد على ضرورة تقديم تلك المساعدة في الوقت المناسب لأن ذلك عامل حاسم في تقدم التحقيق.

المحتويات

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٦٤٤ (٢٠٠٥) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، الذي طلب فيه المجلس إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة أن تقدم تقريرا إلى المجلس كل ثلاثة أشهر عن التقدم المحرز في تحقيقها، وعن مسائل التعاون، بما في ذلك ما تلقاه من تعاون من السلطات السورية. ويقدم هذا التقرير، الذي يشكل رابع تقرير يقدم في عام ٢٠٠٦، لمحة عامة عن المسائل المبيّنة في التقارير السابقة، ويلاحظ التقدم الكبير المحرز في أعمال اللجنة، وكذلك العناصر الجديدة المكتشفة منذ تقريرها الأخير المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ (S/2006/760).

٢ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عادت اللجنة من قبرص، التي كانت قد انتقلت إليها مؤقتا لمدة شهرين ونصف لأسباب أمنية، من أجل مواصلة عملياتها في لبنان. ونظرا لاستمرار العمل في تلك البيئة المؤقتة، لم يكن لتغيير الموقع سوى تأثير ضئيل على زخم التحقيق الذي تجريه اللجنة.

٣ – واتسم المناخ السياسي الأوسع في لبنان بالتقلب. وتأثرت أنشطة التحقيق التي اضطلعت بها اللجنة وكذلك متطلباتها الأمنية بحدثين رئيسيين، تمثلا في اغتيال بيار الجميل، وزير الصناعة، في بيروت في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، وفي ما أحاط بمسألة إنشاء محكمة خاصة للبنان من اهتمام وطني ودولي.

٤ – وظل مسار التحقيق الذي تضطلع به اللجنة في قضية الحريري منصبا على مجالات ثلاثة: تطوير الأدلة المجموعة من مسرح الجريمة بالاستناد إلى التحقيق والتحليل العدلي، والتحقيق في الجناة المحتملين، وجمع الأدلة المتعلقة بجوانب ارتباطات القضية وسياقها. وخلال الأشهر الثلاثة الأخيرة، واصلت اللجنة جميع مشاريع التحقيق المحددة في تقاريرها السابقة، مع التشديد على الدوافع وراء اغتيال رفيق الحريري، والمسائل المرتبطة بأحمد أبو عدس، والروابط بين القضايا الأربع عشرة الأخرى، والتحليل العدلي. وسعيا إلى بلوغ هذه الأهداف، أجرت اللجنة ٦٠ مقابلة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير.

٥ – وفي ما يتعلق بالقضايا الأربع عشرة التي تقدم اللجنة بشأنها مساعدة تقنية إلى السلطات اللبنانية وفقا للولاية المنقحة الصادرة عن مجلس الأمن في قراره ١٦٨٦ (٢٠٠٦)، ركزت اللجنة على الاعتداءات الست المحددة الهدف خلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير.

٦ – وبناء على طلب مجلس الأمن في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ (انظر S/2006/915)، انبرت اللجنة على الفور إلى تخصيص موظفين على مستوى الإدارة والتنفيذ

من مواردها القائمة من أجل تقديم المساعدة التقنية إلى السلطات اللبنانية فيما يتعلق باغتيال الوزير بيار الجميل.

٧ - وما انفكت اللجنة تحافظ على متانة علاقة العمل التي تربطها بالسلطات اللبنانية في جميع المسائل ذات الصلة بولايتها. وتظل مساعدة الدول الأخرى أيضا ضرورية لإنجاح عملها، وقد تلقت اللجنة، على وجه العموم، مساعدة من عدد من الدول الأعضاء في طائفة واسعة من مجالات التحقيق والتحليل. بيد أنها عانت أيضا من حالات تأخير وانعدام استجابة من بعض الدول. وتستمر اللجنة في تلقي المساعدة من الجمهورية العربية السورية في تقديم المعلومات وتيسير إجراء المقابلات مع أفراد موجودين على الأراضي السورية. وما برح هذا التعاون يشكل عنصرا مهما في العمل الجاري الذي تضطلع به اللجنة.

٨ - وتقوم اللجنة بتقييم عملها في ضوء إنشاء محكمة خاصة للبنان، وهي تتوخى القيام بأنشطة تخطيط مستقبلا تيسيرا للانتقال إلى محكمة من هذا القبيل. وتنظم اللجنة نواتج تحقيقها وأدلتها وبياناتها وملفاتها على نحو يكفل الاستمرارية ويمكّن المحكمة من الاستناد إلى هذه الموارد والشروع في عملها بطريقة سلسة قدر الإمكان، إذا كان لهذه المحكمة أن تبزغ إلى الوجود وعندما يتم ذلك.

٩ - أما الجهود المتجددة التي بذلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير بغية زيادة قدرات اللجنة ومواردها تمكينا لها من مواجهة التحديات الكبيرة المرتبطة بالتحقيق والتحليل والأمن والترجمة التحريرية/الفورية وغيرها من التحديات المتصلة بولايتها الآخذة في التوسع، فقد أثمرت نتائج إيجابية حتى الآن. وعلى سبيل المثال، بذلت اللجنة جهودا كبيرة من أجل تعيين موظفين جدد لشغل الوظائف الدولية، مما أسفر عن هبوط في معدل الشواغر من ٢٩ في المائة في آب/أغسطس إلى ١٩ في المائة في كانون الأول/ديسمبر.

١٠ - وقد وصلت اللجنة إلى مرحلة حرجة في تحقيقاتها، وبناء على ذلك، ترى اللجنة والمدعي العام في لبنان أن إتاحة المعلومات المتعلقة بالشهود والمشتبه فيهم للعموم يتنافى مع مبدأي النزاهة والعدالة ويقوض الغرض المرتجى من أي قضية تعرض على المحكمة بل يضر بهذه القضايا ككل. واللجنة ترى أن هذا الموقف يمثل النهج العادي المتبع في التحقيقات والذي يخلق أيضا ظروفا مؤاتية تتيح للشهود، ولا سيما أولئك الذين يعتبرون في وضع حساس بسبب المناصب التي يشغلونها و/أو المعلومات التي بحوزتهم، أن يتقدموا للتواصل مع اللجنة في ظروف من السرية.

ثانيا – التقدم المحرز في التحقيقات

١١ – خلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير، ما برح مسار التحقيق الذي تجريه اللجنة في قضية اغتيال رفيق الحريري و ٢٢ شخصا آخرين يركز على أهداف ثلاثة. أولا، تطوير الأدلة المجموعة من مسرح الجريمة بالاستناد إلى التحقيق والتحليل العدلي؛ ثانيا، التحقيق في الجناة المحتملين؛ ثالثا، جمع الأدلة المتعلقة بجوانب ارتباطات القضية وسياقها. ودعما لبلوغ هذه الأهداف، أجرت اللجنة ضمن الأعمال التنفيذية الأخرى التي اضطلعت بها ٤٦ مقابلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

١٢ – وفيما يتعلق بالقضايا الأربع عشرة التي تقدم اللجنة بشأنها مساعدة تقنية إلى السلطات اللبنانية، اضطلعت اللجنة بما عدده ١٤ مقابلة إضافية تتعلق بالاعتداءات الستة المحددة الهدف، مع التركيز على هدفين رئيسيين اثنين: التحقيق في كل قضية على نحو منفصل، وبالتزامن مع القضايا الأخرى، توخيا لإقامة روابط بين كل القضايا أو أي قضية منها وقضية الحريري. أما القضايا الثمان المتبقية، فيجري إدماجها على نحو تدريجي في أنشطة التحقيق، مع التركيز على طريقة العمل والروابط بين الجناة عبر القضايا.

١٣ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت اللجنة العمل على المشاريع العشرين التي تشكل إطار تحقيقاتها. وعلى وجه الخصوص، ركزت اللجنة على الدوافع الكامنة وراء اغتيال الحريري، والروابط بين ست من القضايا الأربع عشرة، والتحقيق بشأن أحمد أبو عدس والأفراد ذوي العلاقة، والتحليل العدلي، ووسعت نطاق عملها في هذا الصدد، وذلك من أجل المساعدة على تحديد هوية الجناة.

١٤ – ويتيح هذا الترتيب للأولويات بناء القضايا على نحو منطقي، ويمكن من إدارة عبء العمل المتزايد. ففي هذه الفترة المشمولة بالتقرير، على سبيل المثال، تضاعف رصيد البيانات الإلكترونية، مما خلق مهام إدارة وتحليل إضافية لمسايرة هذا الكم الهائل من المعلومات المحصّلة حديثا.

١٥ – وبالمثل، كان عبء العمل ضخما فيما يتصل بالمقابلات الستين التي أجريت في قضية الحريري والقضايا الأخرى خلال الفترة المشمولة بالتقرير. واستغرقت كل مقابلة على حدة ما معدله يوما واحدا ونصف اليوم، وبلغ أحيانا عدد الصفحات التي تدون وقائع المقابلات ما ينيف عن ٥٠ صفحة لكل مقابلة. ويتطلب الإعداد للمقابلات وقتا كبيرا، كما يقتضي تحليل المضمون وإدماج المعلومات بعد جمعها في السياق الأوسع للقضية وقتا طويلا. وفي هذا السياق، ما برحت اللجنة تستفيد من وجود أفرقة متعددة الاختصاصات لديها تعمل على

جميع مشاريع التحقيق التابعة لها. ويكفل هذا النهج مرونة في الاستجابة للأولويات دون تأخير أو انتقاص من نوعية النواتج.

١٦ - وبناء على طلب مجلس الأمن في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، بدأت اللجنة أيضا في تقديم المساعدة التقنية إلى السلطات اللبنانية فيما يتعلق باغتيال بيار الجميل في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. ويشمل العمل الذي اضطُلع به حتى الآن تقديم مساعدة إضافية في المجال العدلي وإجراء ١٣ مقابلة لتحديد الهوية.

ألف - التحقيق في اغتيال الحريري

١ - مسرح الجريمة والمسائل المرتبطة به

دراسة الأدلة العدلية المتعلقة بمسرح الجريمة

١٧ - عقب الانتهاء من جمع الأدلة العدلية في مسرح الجريمة في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، تلقت اللجنة التقرير النهائي من خبراء الأدلة العدلية الذين شاركوا في ذلك المشروع. ويتضمن التقرير المفصل العديد من الاستنتاجات التي تتفق مع أعمال سابقة لخبراء الأدلة العدلية، ويؤكد الفرضيات الرئيسية بشأن أسلوب العمل الذي اتبعه منفذو الجريمة ويقدم معلومات جديدة لم تكن اللجنة على علم بها في السابق.

١٨ - ومن بين الاستنتاجات المستمدة من التقرير، تأكد أنه لم يحدث سوى انفجار واحد فقط، وأن شاحنة ميتسوبيشي هي التي كانت تحمل جهاز التفجير المرتجل وأن الانفجار صدر من داخل منصة التحميل في المركبة.

١٩ - وتبين التحقيقات التي أجريت داخل الحفرة التي خلفها الانفجار وجود منخَفَض مستطيل بعمق ٤٠ سنتمترا أخرى في منطقة محددة. وقد سُحنت التربة الصخرية في تلك المنطقة وحالت إلى السواد، مما يدل على أنها تعرضت إلى ضغط مرتفع ودرجات حرارة عالية. وبيّنت هذه الملاحظة أن الشاحنة ذاتها وُضعت آخر الأمر على نحو منحرف قليلا عن باقي العربات المصفوفة. ويقدم التقرير أيضا معلومات جديدة تتعلق بخاصيات أخرى للمتفجرات والشاحنة ستواصل اللجنة التحقيق فيها على مدى الفترة التي سيغطيها التقرير المقبل.

نتائج التحقيقات حتى الآن فيما يتعلق بالمتفجرات

٢٠ - في آذار/مارس ٢٠٠٥، أشار العديد من العينات المأخوذة من جدار الحفرة التي خلفها الانفجار إلى وجود مادة ثالث نتريت التولوين (TNT) المتفجرة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، أظهرت المسحات المأخوذة من المحور الخلفي وإطار العجلة والعمود المرفقي للشاحنة ميتسوبيشي كانتر وجود كميات كبيرة من مادة ثلاثي نتريت الأمين (RDX) المتفجرة. وكشف آخر تحليل للأدلة العدلية، إضافة إلى وجود مادة ثلاثي نتريت الأمين (RDX) في شفير العجلة الخلفية، وجود المواد المتفجرة: خماسي الإيريثريتول ثالث النتريت (PETN) ، وثالث نتريت التولوين (TNT) وثاني نتريت التولوين (DNT) بتركيز أقل، إلى جانب مسحة من مادة ترينيتروفينول (TNP) (حامض البكريك).

٢١ - وقد أجري تقدير لنسب التركيز بين المتفجرات، حيث حُسبت فيه النسبة بين مادة RDX ومادة PETN وبين مادة RDX ومادتي TNT/DNT بنحو ١٠ إلى ١. فوجود هذه الكميات الكبيرة من مادة RDX والنظر في هذه النسب يدعم بقوة الافتراض الذي يفيد بأن مادة شديدة الانفجار مصنوعة من مادة RDX قد استخدمت في الهجوم. وتتسم مادة RDX بأنها قوية وشديدة الانفجار يمكن استخدامها إما وحدها أو بالاقتران مع مواد أخرى، مما يجعلها مفيدة في التطبيقات العسكرية مثلا.

٢٢ - ووفقا للتحاليل التي أجريت حتى الآن بتكليف من اللجنة، برز افتراضان بشأن المتفجرات. ويفيد الافتراض الأول بأن العبوة الرئيسية كانت مكونة من مادة RDX ومادة TNT مع استخدام سلك للتفجير (PETN) للربط بين العبوات المتفجرة. ويذهب الافتراض الثاني إلى أن عبوة المتفجرات كانت مكونة من مادة TNT ومادة سمتكس (خليط من RDX و PETN)، وهي مادة متفجرة استُخدمت سابقا بشكل واسع في التفجيرات الإرهابية داخل المنطقة وخارجها.

نتائج التحقيقات حتى الآن فيما يتعلق بنظام التفجير

٢٣ - ترى اللجنة فيما يتعلق بنظام التفجير أن إحداث تفجير لكي يوقع أثره على مركبة متحركة يتطلب درجة عالية من الدقة في التوقيت، وهو ما يستبعد إمكانية استخدام آلية التأخير الزمني. ذلك أن آليات التأخير الزمني تُدمج أجهزة توقيت ميكانيكية أو كهربائية أو كيميائية لا تعمل سوى بعد انقضاء فترة زمنية محددة. وفي هذه الحالة، يكون استخدام آلية للتحكم عن بعد أو آلية نسف مباشر (ربما ''مفجّر انتحاري'') أكثر احتمالا بسبب ضرورة الدقة في التوقيت. بيد أن اللجنة ترى أن احتمال استخدام آلية للتحكم عن بعد في هذه الحالة بعيد جدا لعدد من الأسباب.

٢٤ - أولا، خضعت جميع القطع الإلكترونية التي عُثر عليها في موقع الجريمة لتحليل الخبراء وخلُصت اللجنة إلى أن أيا من تلك القطع لم يصدر عن آلية للتحكم عن بعد في تشغيل جهاز تفجير مرتجل.

٢٥ - ثانيا، تبّين أن اثنين من الأجهزة الإلكترونية الثلاثة للتدابير المضادة في موكب رفيق الحريري كانتا على الأرجح تعملان بصورة جيدة وقت حدوث الانفجار. وكان دور هذه الأجهزة هو تشويش الإشارات التي تُصدرها آلية للتحكم عن بعد من أجل تفجير جهاز تفجير مرتجل. فقد دُمر تماما جهاز التدابير المضادة الموجود في آخر مركبة، وهي مرسيدس ٥٠٠ كانت الأقرب إلى موقع الانفجار. وتعرض الجهاز الموجود في مركبة مرسيدس ٦٠٠ التي كان يقودها الحريري إلى حرق شديد، غير أن الفحص الفني كشف أن الجهاز كان أغلب الظن يعمل بصورة سليمة وقت حدوث الانفجار. وأخيرا، بقي الجهاز الموجود في المركبة الأولى، مرسيدس ٥٠٠، سليما إلى درجة كبيرة وكان يعمل بصورة جيدة.

٢٦ - ثالثا، تتسم قطع الأشلاء البشرية الـ ٣٣ للرجل الذي لم تحدد هويته والتي عُثر عليها في مسرح الجريمة بأنها صغيرة جدا. وتشير الحالة المادية لهذه الأشلاء البشرية وحجمها ووجودها جميعها في نفس المكان إلى الغرب من حفرة الانفجار، إلى أن هذا الرجل كان قريبا جدا من جهاز التفجير المرتجل. كما يشير عدد صغير من الأشلاء إلى وجود مادة بلاستيكية يحتمل أن تكون ناجمة عن أسلاك كهربائية متصلة بالجهاز.

٢٧ - وبالنظر إلى العوامل المذكورة أعلاه، ترى اللجنة أن السيناريو الأرجح لتشغيل جهاز التفجير المرتجل هو أن شخصا قام بتفجيره مباشرة من داخل شاحنة الميتسوبيشي أو من أمامها مباشرة.

الأصل الجغرافي لمفجّر الجهاز

٢٨ - يجري تحليل لكامل قطع الأسنان وباقي القطع البيولوجية لنفس الرجل والتي عُثر عليها في مسرح الجريمة خلال التحقيقات التي أُجريت في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ وقبل ذلك التاريخ، بهدف التوصل، إن أمكن، إلى تحديد الأصل الجغرافي لهذا الشخص. وهو الشخص الذي تعتقد اللجنة أنه قام على الأرجح بتفجير جهاز التفجير المرتجل.

٢٩ - وتتمثل المنهجية العامة في فحص النسبة بين النظائر في عناصر موجودة في أجزاء مختلفة من جسم الشخص. والنسب غير ثابتة لكنها تختلف حسب الموقع الجغرافي للشخص وبأشكال أخرى من خلال العمليات الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية داخل جسم

الشخص. وتعكس أجزاء مختلفة من جسم الإنسان نوافذ زمنية مختلفة تتعلق بتاريخ تكوّن أعضاء الجسم أو أنسجته، وبطبيعة تكوينها النظائري والمحيط الجغرافي الذي نشأت فيه. وتتراوح النوافذ الزمنية في عملية التحليل من مرحلة الطفولة حسب كثافة العظام ومينا الأسنان وحتى أسبوعين قبل وفاة الشخص حسب ذلك الجزء من الشعر الأقرب إلى الجلد.

٣٠ - وقد جرى تحليل عدد من العينات لكشف تكويناتها النظائرية في هذا المشروع. ويشمل هذا عينات من الشعر وعظم الصدر والأسنان، وكلها للرجل الذي لم تحدد هويته؛ وعينات شعر مرجعية؛ وعينات أسنان مرجعية تطابق العمر التقريبي للرجل؛ وعينات من الأتربة وغبار الشارع والماء.

٣١ - وتشير نتائج تقرير الخبراء في هذه المرحلة الأولى من التحليل إلى أن الشخص لم يقض مرحلة شبابه في لبنان، وإنما وُجد هناك خلال الشهرين الأخيرين أو الثلاثة أشهر الأخيرة قبل وفاته. ويتناول التقرير طبيعة المنطقة التي عاش فيها الفرد خلال السنوات العشر الأخيرة من حياته، وإن تعذّر في هذه المرحلة أن يستنتج التحليل أي منطقة محددة. كما تلقت اللجنة معلومات أخرى بشأن الأصل الجغرافي لكنها لا تستطيع الإفصاح عنها في الوقت الحالي. وستستمر عملية دراسة الأدلة العدلية خلال الفترة التي سيغطيها التقرير المقبل.

٣٢ - وستبدأ مرحلة ثانية من التحليل خلال الفترة التي سيغطيها التقرير المقبل، وستشمل تحليلا أوسع لعينات الشعر والعينات الجغرافية والكيميائية وعينات أخرى من بلدان ذات صلة بالموضوع ومناطق أخرى. ونتيجة لذلك، فإن نتائج التحليل النظائري قد تشير إلى تحديد أصل جغرافي محدد للرجل الذي يحتمل أن يكون قد فجر الجهاز.

الأصل الإثني لمفجّر الجهاز وأوصافه

٣٣ - في سياق مماثل، تضطلع اللجنة بتحليل للأدلة العدلية لمحاولة تحديد الأصل الإثني للرجل الذي يحتمل أن يكون قد فجر الجهاز. ويجري ذلك عن طريق تحليل الجينات المتضادة في نمط الحمض النووي لقِطع الأشلاء البشرية الـ ٣٣ ومقارنتها لكشف أوجه التشابه أو الاختلاف في توزيعات تردد الجينات المتضادة من دول ومناطق أخرى. وتمكن نتائج الترددات المقارنة من إجراء تحليل الاحتمالات الإحصائية لمنشأ الشخص.

٣٤ - وتُظهر القاطعة الوسطى اليمنى من الفك الأعلى للرجل الذي لم تحدد هويته، والتي عثر عليها في مسرح الجريمة في شباط/فبراير ٢٠٠٥، علامة مميزة تتعلق بالشكل السطحي اللساني للتاج، وهو في شكل مجرف. هذه الخاصية نادرا ما توجد لدى الأشخاص المنحدرين

من لبنان. والسن التي عثر عليها في موقع الجريمة خلال التحقيقات التي أُجريت في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ هي قاطعة وسطى يمنى من الفك الأسفل. ونظرا للوقت الذي انقضى على عملية الاغتيال، لم يكن بالإمكان استخراج نمط الحمض النووي من هذه السن. بيد أن فحوص طب الأسنان تبين أن هذه السن هي قاطعة يمنى من الفك الأسفل لرجل، وتشير فحوص الأشعة السينية أن عمر هذا الرجل هو نفس عمر الرجل الذي لم تحدد هويته. وبالنظر إلى أن هذه السن قد عثر عليها في نفس المكان الذي وجدت فيه القطع الـ ٣٣ من الأشلاء البشرية، فإن اللجنة تعتقد أن هذه القاطعة اليمنى من الفك الأسفل هي على الأرجح لنفس الشخص.

٣٥ - إضافة إلى ذلك، تُجري اللجنة تحليلا أنثروبولوجيا لبعض القطع الـ ٣٣ من الأشلاء البيولوجية للشخص من أجل وضع وصف جزئي للرجل سيساعد في خطوات التحقيق المقبلة.

٣٦ - وتتسم المنهجيات المستخدمة في تحديد الأصل الجغرافي والإثني لشخص ما بالتعقيد وتستغرق الكثير من الوقت، مثلما هو الحال فيما يتعلق بإعادة تكوين الملامح الخارجية للمفجّر. كما لا يمكن ضمان التوصل إلى نتائج محددة. وبالتالي، تضع اللجنة في اعتبارها ضرورة تفسير النتائج بدقة وفهم القيود بوضوح. وستتعامل اللجنة مع النتائج المقبلة بوصفها معلومات عدلية تستخدم لأغراض الاهتداء بها إلى خيوط في التحقيق.

التعرف إلى شاحنة الميتسوبيشي

٣٧ - تمكّنت اللجنة من خلال الوثائق والمعلومات الفنية التي تلقتها من اليابان، إلى جانب أدلة الاستخدام والوثائق الرئيسية التي استحصلت عليها بطرقها الخاصة، من الربط بشكل أولي بين بعض قطع المركبة التي عُثر عليها داخل الحفرة في مسرح الجريمة مع تلك العائدة إلى شاحنة من نوع ميتسوبيشي. وسيُستقدَم خبير خارجي للتثبت من التعرف إلى تلك القطع، كما سيقدم المساعدة في جوانب فنية أخرى من التعرف إلى المركبة عن طريق استخدام عملية لجرد الأدلة المصورة دعما لهذا العمل.

تسوية مسائل ناشئة عن تحقيقات مسرح الجريمة

٣٨ - توصلت اللجنة إلى تسوية جوانب معينة من التحقيقات التي أجرتها في مسرح الجريمة على نحو مرضٍ حتى الآن. وتشمل هذه الجوانب مسألة الاختفاء المزعوم لشريط صور الدارة التلفزيونية المغلقة الذي التُقط من فندق فينيشيا، والذي تم تحديده وهو موضع تحليل حاليا؛ وتحديد السبب الذي حمل أحد الأشخاص على الوصول في اللحظة الأخيرة في شاحنة

مستأجَرة إلى مكان بالقرب من مسرح الجريمة قبل حصول الانفجار بثوانٍ؛ والتحقيق في خفض عدد عناصر الحرس الحكومي المكلفين بحماية الحريري بعد تنحيه عن منصب رئيس الوزراء؛ ومسائل تتعلق بوضعية الحريري داخل مركبته وبموقع مركبته في الموكب.

التحقيقات الجارية

٣٩ - ثمة عدد من الخيوط التي لا يزال التحقيق جارٍ بشأنها مثل الادعاءات بالتلاعب بمسرح الجريمة وإعاقة سير التحقيق، وتطوير المعلومات المتعلقة بقيام فريق التفجير على ما يبدو وأشخاص آخرين، بنشاط عملي سابق ضد الحريري.

٤٠ - وتواصل اللجنة أيضا التحقيق في اكتشاف أغراض شخصية معينة تعود لضحية من ضحايا الانفجار في مسرح الجريمة في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، وفي مسائل برزت إثر اكتشاف ضحية في مسرح الجريمة في وضعية محمية من قوة الانفجار إلا أنها قضت جرّاء الردم المتساقط. وبالإضافة إلى ذلك، تواصل اللجنة عملها المتصل بتحليل الاهتزازات وتحليل المسار وإعادة تصميم مثلَّثة الأبعاد لمسرح الجريمة، والأصوات الصادرة عن الانفجار.

٤١ - وعلى غرار ذلك، وفي ما يتعلق بشاحنة الميتسوبيشي، فإن التحقيقات جارية بشأن كيفية الحصول على الشاحنة وتحميلها بالمتفجرات. وتلقت اللجنة معلومات جديدة تحدد تفاصيل تجهيز الشاحنة واختيار الطريق الذي سلكته لدى إحضارها إلى منطقة فندق سان جورج قبل الاعتداء. وقد وضعت اللجنة فرضيات عمل استنادا إلى معلومات حصلت عليها مؤخرا.

٤٢ - وثمة حاجة إلى إجراء مزيد من المقابلات مع شهود كانوا موجودين في مسرح الجريمة. وعند ورود التقرير البيولوجي النهائي المتعلق بالأدلة العدلية، سيؤدي إجراء مزيد من الأبحاث المتعلقة بالحمض النووي ومن التحليل المقارَن للأوصاف التي جرى التوصل إليها لدى معاينة مسرح الجريمة في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، إلى الاضطلاع بأعمال تحقيق إضافية.

٢ - الأفراد الضالعون في ارتكاب الجريمة

الاتصالات

٤٣ - أجرت اللجنة سبع مقابلات في ما يتصل بفريق التفجير المزعوم وفي استخدام أفراده ستة هواتف للاتصال يوم الاعتداء وفي الأيام السابقة له. وبيَّنت هذه المقابلات خيوطا جديدة يجرى تتبُّعها حاليا ستؤدي بدورها إلى إجراء مزيد من المقابلات خلال الفترة

المشمولة بالتقرير المقبل. والعمل جارٍ أيضا على تحليل استخدام بطاقات اشتراك هواتف خلوية أخرى.

٤٤ - وكشفت أمكنة الهواتف المستخدمة والأغراض التي استُخدم من أجلها بعض أرقام الوصل، الدرجة العالية من التصرف الأمني الحذر التي تحلى بها أفراد خاضعون للتحقيق. فقد استعمل بعض الأشخاص هواتف خلوية متعددة خلال فترة قصيرة أو سجلوا هواتف بأسماء مستعارة. ومع أن هذا التبويب لاستخدام الهواتف يجعل التحليل أكثر تعقيدا، فهو يساعد في تكوين فهم لأسلوب عمل مرتكبي الجريمة.

٤٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تواصلَ تحليل حركة الاتصالات بهدف دعم مشاريع التحقيق الأخرى. ويشمل هذا العمل إعداد مقابلات أشخاص رئيسيين وإعداد تقارير محددة عن الاتصالات بين أفراد مختارين. ولغرض إعداد هذه المقابلات، تُجمع وتُنظم البيانات المتصلة بالهواتف المختلفة التي استخدمها من ستجرى مقابلته، خلال الفترة المحددة المعنية، وذلك وفق نموذج إلكتروني يمكن العودة إليه. ويركز التحليل بعد ذلك على الاتصالات الشخصية وترابط الاتصالات لمن ستجرى مقابلته، وعلى استخدام الوسطاء، ووتيرة المكالمات وتوقيتها ونوعها ومدها ومكان إجرائها، فضلا عن حركة الاتصالات الدولية.

أحمد أبو عدس والأفراد المرتبطون به

٤٦ - تواصلت التحقيقات في ما يتعلق بأحمد أبو عدس خلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير من خلال التركيز على عدد من المجالات، بينها اختيار أبو عدس لأداء الدور الذي قام به، على نحو ما تفهمه اللجنة حاليا. وتعكف اللجنة على معرفة كيفية التعرف إلى أبو عدس، ومكان حصول هذا الأمر وزمانه، ومن أشرَكَه في العملية وماذا حصل له بعد ذلك.

٤٧ - وعمدت اللجنة، بغية مواصلة تحقيقها في هذا الصدد، إلى تفكيك الفترة الزمنية المعروفة، بدءاً من لحظة التورط المزعوم لأبو عدس مع أفراد معينين في أواخر عام ٢٠٠٤، مرورا بفترة اختفائه في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ ووصولا إلى لحظة الحصول على شريط الفيديو في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥.

٤٨ - وتشوب الأحداث الممتدة على طول هذه الفترة الزمنية ثُغرات كبيرة في المعلومات تعكف اللجنة حاليا على ملئها بهدف التثبت من وقائع ضلوع أحمد أبو عدس في الجريمة. وأجرت اللجنة مقابلات وبحوثا متعلقة بالأدلة العدلية، بما فيها تحليل الحمض النووي والبصمات، وتحليل عدلي حاسوبي. ودرست أيضا أنواعا عدة من الوثائق تشمل مدونات

شخصية وأدلة استخدام ويوميات وكتب ووثائق فردية، وزارت أماكن في لبنان وبلدان أخرى. وسيتواصل هذا العمل في الفترة المشمولة بالتقرير المقبل.

٤٩ - وأجرت اللجنة أيضا تحقيقات في ما يتعلق بالأفراد الذين كانوا على علاقة بأحمد أبو عدس في لبنان وخارجه. وقد كشف هذا الجانب من القضية بعض المعلومات المفيدة، ولا تزال اللجنة تعمل على نحو كامل على متابعة أي خيوط جديدة.

٥٠ - وفي هذا الصدد، أجرت اللجنة حتى تاريخه ١٧ مقابلة في الجمهورية العربية السورية ولبنان وعقدت عددا من الاجتماعات مع المسؤولين السوريين واللبنانيين المعنيين. وجمعت كميات كبيرة من المعلومات الحاسوبية والإلكترونية والوثائق وزارت عددا من الأماكن في الجمهورية العربية السورية.

٥١ - وانكبّت اللجنة، دعما لهذا العمل، على البحث في أكثر من ٢٠٠ غيغابايت من البيانات الإلكترونية ونظرت في مئات الصفحات من الوثائق والمذكرات اليومية والمدونات الشخصية وحللت عددا من الهواتف الخلوية وما تختزنه من سجلات كما نظرت في كميات كبيرة من سجلات حركة الاتصالات.

٥٢ - وأُرسل أكثر من ١٠٠ قطعة من الأدلة المادية التي يحتمل أن ينطوي بعضها على أهمية رئيسية، إلى المختبر لإجراء تحليل جنائي لها يتعلق ببحوث تشمل بصمات اليد والحمض النووي وتحليل الصور، ولإجراء تحليل مقارَن بأغراض استُحصل عليها سابقا. وتنتظر اللجنة نتائج التحليل العدلي الحالي من أجل الوقوف على أهمية أو صلة هذه القطع المادية بالجوانب المتعلقة بأبو عدس في القضية.

٥٣ - ويستهلك إجراءُ بحثٍ وتحليلٍ للكميات الضخمة من البيانات التي جُمعت حتى تاريخه في هذا المشروع وحده، مواردَ بشرية ضخمة ويتطلب قدرة كبيرة على التخزين وعلى التجهيز الإلكتروني. وما يزيد من تعقيد هذا العمل التحليلي المضني هو أن بعض البيانات الإلكترونية التي تلقتها اللجنة مكتوب بالشيفرة، وبعضها مرمَّز وبعضها سبق حذفه. وكان من الضروري أيضا مقابلة البيانات، عند الاقتضاء، بحركة اتصالات الهواتف الخلوية.

٥٤ - ويشكل تحليل حركة الاتصالات من أجل إعداد المقابلات عملية دقيقة ومستهلكة للوقت. بيد أنها تمثل أداة داعمة هامة تثبت أو تنقض صحة المعلومات المتعلقة بمن ستُجرى مقابلته، كما أنها قد تكشف معلومات جديدة وتوفر وجهة للتحقيق.

الفرضيات الأخرى

٥٥ - تعتقد اللجنة أن دورها يكمن في التحقيق في كل الفرضيات الممكنة التي يمكن أن تنشأ عن التحقيق والتحليل فيما يتعلق باغتيال الحريري. وهي تجري، لهذه الغاية، تحقيقات تطال مجموعات وأفرادا موجودين في لبنان وخارجه، بما في ذلك المجموعة التي أعلنت مسؤوليتها عن الاعتداء في شريط فيديو أبو عدس.

٥٦ - وتنظر اللجنة حاليا في ادعاءات بحصول الاعتداء على رفيق الحريري عن طريق الجو. ويجرى القيام بمزيد من جمع المعلومات، بما في ذلك بوسائل الأدلة العدلية ومن خلال الحصول على البيانات الفنية. ويجرى القيام بذلك بغية توضيح إمكانية كون هذه الوسيلة خيارا معقولا لتنفيذ الاعتداء، قبل اتخاذ خطوات أخرى في التحقيق. ويتوقع أن تكون اللجنة قد تمكنت من البتّ في هذا الأمر خلال الفترة المشمولة بالتقرير المقبل.

٣ - دوافع اغتيال رفيق الحريري

المسار الزمني لأنشطة رفيق الحريري

٥٧ - تعمل اللجنة على توسيع نطاق تحقيقاتها، وبتفصيل كبير، ليس في الأيام الأخيرة من حياة رفيق الحريري فحسب، بل في فترة الخمسة عشر شهرا الأخيرة من حياته. وقد أجرت اللجنة ما يزيد على ١٧ مقابلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك مقابلة أفراد لهم حضور على المسرح السياسي الدولي. وهذه المقابلات مطولة وحساسة وتتعلق بأفراد يمثلون كامل طيف الأشخاص الذين التقى بهم الحريري وتواصل معهم.

٥٨ - وجمعت اللجنة معلومات تتعلق بزيادة مستوى التهديد والضغط الذي تعرض له رفيق الحريري خلال فترة الخمسة عشر شهرا الأخيرة من حياته. وأثبتت اللجنة أيضا وجود مؤشرات تدل على أنه تلقى تأكيدات من مناصريه وحلفائه السياسيين وشركائه بأنه لن يكون هدفا لاعتداء. وهناك مزاعم بأنه قد ظل حتى الأيام القليلة من حياته واثقا بأنه لن يكون هدفا لاعتداء. وهذا المجال من عمل اللجنة حساس جدا ويتسم بالاستمرار، ولا يقتصر فقط على تحديد الجوانب السياقية لحياة الحريري وبيئة عمله، بل يركز أيضا على قرائن التحقيق في القصد الجنائي والقدرة على ارتكاب الجريمة.

الدوافع

٥٩ - تواصل اللجنة دراسة العديد من الفرضيات البديلة للكشف عن الدوافع وراء قتل رفيق الحريري. ومن بينها ما يلي: كان الحريري ضحية لمجموعة متطرفة اغتالته بسبب صلاته

بـدول أخـرى في المنطقـة وفي الغـرب؛ موقـف الحريـري إزاء قـرار مجلـس الأمـن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)؛ احتمال أن تمديد فترة رئاسة الرئيس اللبناني كـان عـاملا مـن العوامـل؛ كـان يتعين أن يُقتـل الحريـري قبـل أن يتحقـق احتمـال نجاحـه في انتخابـات أيـار/مـايو ٢٠٠٥؛ علاقـة الحريري بجريدة النهار؛ احتمال أن الحريري كان سيكشف علنا عمّا زُعم أنـه اختلاس واسـع النطاق لأموال مـن مصرف المدينـة. وهنـاك فرضية أخـرى يجرى النظر فيهـا تتمثـل في كـون الجناة قد استعملوا ما يبدو أنه دوافع بديهية كغطاء ملائم، بينمـا قصدُهم الحقيقـي هـو الـدفع بأفراد آخرين إلى واجهة الاتهام.

٦٠ - والقائمة المبينة أعلاه ليست جامعة مانعة، بل إنها تـشير إلى التعقيـدات الـتي تتسم بها عملية جمع الأدلة التي تستند إليها كل فرضية، مع العلـم بـأن تركيبـات الجمـع بـين الفرضـيات أعلاه أمر ممكن أيضا. وفي هذه المرحلة من التحقيقات التي تجريها اللجنة، يظهر عدد أقـل مـن الـدوافع وراء اغتيـال رفيـق الحريـري باعتبارهـا الـدوافع الأقـرب إلى الإمكـان. ومـع أن اللجنـة ستدرس جميع الفرضيات إلى أن يتضح عدم نجاعتها، فإنها ستركز خلال الفترة الـتي سيـشملها التقرير القادم على جمع مزيد من الأدلة لاستجلاء الدوافع التي يرجح كونها وراء اغتياله.

باء - تقديم المساعدة التقنية في القضايا الأخرى

١ - القضايا الأربع عشرة الأخرى

٦١ - قـدمت اللجنـة، خـلال الفتـرة المـشمولة بـالتقرير، مزيـدا مـن المـساعدة التقنيـة إلى السلطات اللبنانية في القضايا الأربع عشرة، وهي تواصل العمل عن كثب مع المدعي العـام في لبنان وقضاة التحقيـق دعمـا للتحقيـق في كـل قـضية مـن القـضايا. وقامـت اللجنـة، حـتى الآن، بترجمة ما يزيد على ٥٠٠ ٢ صفحة من الوثائق ذات الصلة بهذه القضايا، كما تلقـت بيانـات إلكترونية تعكف حاليا على استعراضها.

٦٢ - وخلال الفترات المشمولة بالتقـارير الـسابقة، قـدمت اللجنـة المـساعدة التقنيـة في مجـال تحليـل الأدلـة العدليـة وتحليـل الاتـصالات وإجـراء المقـابلات. وفي المرحلـة الـتي يغطيهـا هـذا التقرير، ركزت اللجنة على مقابلة الشهود المرتبطين، بوجه من الوجـوه، بـضحايا الاعتـداءات الستة المحددة الهدف. وأجرت ١٤ مقابلة حتى الآن، ومن المقرر أن تكمل عددا من المقـابلات خلال الفترة التي سيغطيها التقرير المقبل.

٦٣ - والهدف الذي تتوخاه اللجنة من هـذه المقـابلات هـو التعمـق في معرفـة كـل مـن هـذه الاعتداءات على حدة، وكذلك تحديد أوجه الربط بين الاعتـداءات. وقـد جمعـت اللجنـة أدلـة من المقابلات التي أجرتها حتى الآن تشير إلى وجود عـدد كـبير مـن الـروابط فيمـا بـين القـضايا

الست، وبين هذه القضايا وقضية رفيق الحريري، من عدد من المنظورات المختلفة. وتؤيد هذه الأدلة الفرضيات التحليلية التي ناقشها تقرير اللجنة الصادر في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (S/2006/375).

(أ) طبيعة الاعتداءات

٦٤ - تعتقد اللجنة أن الاعتداءات الستة المحددة الهدف كانت محاولات متعمدة لاغتيال الضحايا المقصودين. فكل اعتداء كان مدبرا لقتل الشخص المعني، أما كون ثلاث من الضحايا قد نجوا فهو محض صدفة وليس أمرا مخططا له.

٦٥ - والاعتداءات الثمانية الأخرى كانت بطبيعتها المحددة على نفس القدر من الخطورة، رغم تنفيذها على نحو مختلف. ويرجح أنها كانت أكثر عشوائية بطابعها من حيث أن شخصا بعينه لم يكن مستهدفا في حد ذاته. بيد أن احتمال قتل أشخاص بسبب تلك الاعتداءات كان احتمالا قويا للغاية. وفي الواقع، فقد قتل أربعة أشخاص وأصيب حوالي ٦٠ شخصا بجروح.

(ب) دوافع الاعتداءات

٦٦ - تنطوي القضايا الست على روابط وقائعية بين عدد من الضحايا، تضعهم في مجموعة لها أهداف ومصالح مشتركة. وتعتقد اللجنة أن من الممكن أن يكون الدافع وراء قتل بعض الضحايا على الأقل متصلا بهذه الأهداف والمصالح المشتركة، وأن الاعتداءات قد تندرج في مخطط أشمل من حيث القصد.

٦٧ - وتنطوي الاعتداءات الثمانية على قصد ممكن لقتل أفراد أو إصابتهم بجروح، من أجل بث الذعر بين السكان، وزعزعة الحالة الأمنية وإلحاق الضرر بالهياكل الأساسية. وما يؤيد هذه الفرضية، هو عدم إعطاء أي إنذار مسبق بوقوع أي من هذه الهجمات.

(ج) طبيعة الضحايا المستهدفين

٦٨ - في القضايا الست، كان سمير قصير ومي شدياق وجهين إعلاميين بارزين. وكان جبران تويني وجها إعلاميا بارزا وبرلمانيا في الوقت نفسه. أما مروان حمادة وإلياس المر، فقد كانا، ولا يزالان، وزيرين في الحكومة، وأما جورج حاوي فقد كان الأمين العام السابق للحزب الشيوعي اللبناني. وكان كل واحد من الضحايا مشهورا في حياته المهنية وكان لكل منهم توجهاته السياسية المعروفة للجميع.

٦٩ - وكان بعض ضحايا الاعتداءات المحددة الهدف على صلة مباشرة أو غير مباشرة بالائتلاف السياسي المعروف بحركة ١٤ آذار(مارس). فسمير قصير وجبران تويني وجورج حاوي كانوا مرتبطين بالحركة بشكل أو بآخر. فقد كان جورج حاوي وسمير قصير مناصرين لحركة اليسار الديمقراطي، وهي أحد الأحزاب السياسية المنضوية تحت لواء حركة ١٤ آذار. وكان مروان حمادة منتسبا إلى جماعة تُعرف باسم فريق أو لقاء البريستول كانت هي الإرهاصة الأولى لحركة ١٤ آذار، ولا يزال اليوم مرتبطا بشكل وثيق بحركة ١٤ آذار.

٧٠ - والصلة الأخرى التي تجمع ما بين مروان حمادة ورفيق الحريري وسمير قصير وجبران تويني هي علاقتهم بجريدة النهار. كما كان بعض الضحايا على صلة ببعضهم البعض أو برفيق الحريري من خلال الروابط الأسرية أو الصداقة أو غير ذلك من العلاقات الشخصية.

٧١ - وفي الاعتداءات الثمانية، لم يكن الضحايا من الوجوه العامة المعروفة التي لديها وجهات نظر سياسية معروفة على نطاق واسع للشعب اللبناني. وأفضل ما يمكن أن يوصفوا به هو أنهم من عامة الناس.

(د) نمط الاعتداءات، والأسلوب المتبع في تنفيذها ومرتكبوها

٧٢ - كما جاء في تقرير اللجنة المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (S/2006/375)، فإن الأشخاص الثلاثة المستهدفين بشكل محدد والذين تبين أن ترتيباتهم الأمنية الشخصية كانت جد محدودة هم سمير قصير وجورج حاوي ومي شدياق. ويبدو أن أسلوب تنفيذ هذه الاعتداءات متشابه، إذ وضعت أجهزة متفجرة مرتجلة تحت سيارة كل منهم.

٧٣ - وفي مستوى هذه القضايا، كانت الإمكانيات والقدرات التنفيذية المستخدمة في تنفيذ الاعتداءات ذات مستوى عال، إلا أن الأسلوب الذي وقع عليه الاختيار كان مبسطا من أجل تعظيم فرص النجاح بأدنى قدر ممكن من التعقيدات. ويوحي كل من تلك الاعتداءات بأن منفذيها قاموا سلفا بأنشطة المراقبة من أجل الوقوف على مستوى الترتيبات الأمنية الشخصية المتخذة من قبل الضحايا المستهدفين، بما في ذلك أنشطتهم المعتادة وتدابير الحماية المتخذة، ومن أجل تحديد المركبة والمقعد المستهدفين لوضع الجهاز.

٧٤ - وفي قضايا الأشخاص الثلاثة الآخرين المستهدفين بشكل محدد، وهم مروان حمادة وإلياس المر وجبران تويني، فقد كان لديهم جميعا ترتيبات أمنية شخصية بشكل أو بآخر. ويمكن بالتالي تفسير اختلاف طبيعة الاعتداء على هؤلاء الأشخاص، أي وضع قنبلة في سيارة مصفوفة في الطريق الذي يسلكه كل منهم، بالرغبة في تفادي ترتيباتهم الأمنية الشخصية.

ويبدو أسلوب تنفيذ هذه الاعتداءات متشابها من حيث أن الإمكانيات والقدرات التنفيذية المتاحة كانت على مستوى عال. وتطلب تنفيذ الاعتداءات على الخصوص استخبارات جيدة وتغطية أكثر تعقيدا لعمليتي الاستطلاع والمراقبة من أجل تعظيم فرص نجاحها.

٧٥ - وأعلن تنظيم كان مجهولا اسمه ''المقاتلون من أجل وحدة وحرية بلاد الشام'' مسؤوليته عن تنفيذ الهجومين ضد كل من قصير وتويني. وتجري اللجنة حاليا تحليلا لهذه الجماعة، وقد طلبت معلومات من الدول من أجل مساعدتها في هذا الأمر.

٧٦ - وفي القضايا الثماني الأخرى، قد يوحي أسلوب التنفيذ المماثل المتبع في كل اعتداء بتنفيذه من قبل جماعة واحدة استهدفت تنفيذ سلسلة من الاعتداءات المطردة والمتكررة بأدنى قدر ممكن من التعقيدات. واتسمت القدرة التنفيذية على القيام بهذه الاعتداءات بمستوى عال، وإن كان الأسلوب الذي وقع الاختيار عليه بسيطا بقدر الإمكان وذلك قصد بلوغ الهدف المتوخى.

٧٧ - وكانت الأجهزة المتفجرة في كل حالة صغيرة الحجم وخفيفة بما فيه الكفاية حتى يتسنى لشخص واحد حملها وفي نفس الوقت كبيرة بما فيه الكفاية لضمان تفجير كبير. وتم تفجير الأجهزة إما باستعمال جهاز موقوت أو جهاز للتحكم عن بعد. ويمكن اعتبار أن الجهات المنفذة قامت عن قصد باختيار توقيت تنفيذ الاعتداءات الثمانية وموقعها، بشكل يكفل تحقيق توازن دقيق فيما بين التفجير المراد إحداثه وسبل الفرار من الموقع في كل هجوم.

(هـ) أوجه المساعدة الأخرى

تحليل الأدلة العدلية

٧٨ - تواصل اللجنة استعراض الأدلة العدلية المتاحة فيما يتعلق بالقضايا استعراضا مفصلا، وتقييم كيفية إدارة مسرح الجريمة في كل قضية. وتتواصل عملية التحليل المقارن الاهتزازي لتسجيلات الإشارات التي سجلها المركز الوطني للجيوفيزياء في لبنان، وتتوقع اللجنة الحصول على نتائج من الخبراء خلال الفترة التي سيغطيها التقرير المقبل.

الاتصالات

٧٩ - تواصل اللجنة إجراء عمليات تحليل الاتصالات لدعم المعلومات المستقاة من استجواب الشهود، ولإيجاد خيوط تحقيق جديدة. وتم مبدئيا الربط بين شخص معين استخدم عدة أرقام وعدد من الاعتداءات، وأجرت اللجنة عددا من المقابلات المتصلة بهذه

المسألة. وتتمثل الأهداف المتوخاة في التحقق من مكان وجود أشخاص معينين وتوقيت وجودهم في مواقع الجرائم حيث كان يوجد الضحايا أو الأشخاص المرتبطون بهم.

٢ - قضية بيار الجميل

معلومات أساسية

٨٠ - بعث رئيس مجلس الأمن في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ برسالة إلى الأمين العام يدعو فيها اللجنة إلى تقديم مساعدتها التقنية للسلطات اللبنانية في هذا التحقيق (S/2006/915). وتلقت اللجنة الرسالة في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، وفي اليوم نفسه أُجريت اتصالات رسمية مع المدعي العام في لبنان من أجل بدء تقديم المساعدة في هذه القضية.

٨١ - والتقت اللجنة بالمدعي العام والمدعي العسكري في سلسلة من اجتماعات العمل من أجل مناقشة وقائع القضية بالتفصيل وعدد من الميادين التي يمكن للجنة أن توفر فيها المساعدة التقنية. وتقسم المساعدة بشكل عام إلى ميدانين اثنين: تقديم المساعدة فيما يتعلق بجوانب معينة من التحقيق في القضية، وتوفير الخبرة في مجال الأدلة العدلية. وظلت العلاقات ممتازة منذ ذلك الحين فيما بين السلطات اللبنانية واللجنة في كافة مجالات العمل، على النحو المبين أدناه.

الاغتيال

٨٢ - غادر بيار الجميل، وزير الصناعة، يوم الثلاثاء ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، مقر الوزارة حوالي الساعة ٣ بعد الظهر. وكان يقود بنفسه سيارة استؤجرت قبل بضعة أيام فقط، يرافقه حارسان شخصيان مسلحان. وحوالي الساعة ٣/٣٠ بعد الظهر، أوقف سيارته على جانب الطريق لانتظار شخص كان سيلتقي به، وكان يجري في نفس الوقت مكالمة هاتفية.

٨٣ - وتوقفت سيارة غامقة اللون، قد تكون من طراز هوندا CR-V، بشكل مواز لسيارة الجميل، وأخذ شخص في إطلاق النار من مقعد الراكب الأمامي عبر نافذة باب سيارة الجميل في اتجاه المقعد الأمامي للسائق. وتحركت سيارة الجميل صعودا مبتعدة نحو مرتفع بسيط ولكن سيارة أخرى سدت الطريق أمامها. وفي لحظة معينة خلال هذه الأحداث، غادر المهاجمون سيارتهم واتجهوا نحو سيارة الجميل وفتحوا البابين الأماميين للسيارة وواصلوا إطلاق النار نحو السيارة من مسافة جد قريبة. وفر المهاجمون من الموقع بعد أن أطلقوا أكثر من ٤٩ طلقة نارية من أربعة أنواع مختلفة من الذخيرة.

التقييم الأوَّلي

٨٤ - من المرجح أن الجميل كان محل مراقبة في إطار عملية اغتيال مخطط لها تستهدفه، وإن لم يتحدد بعد بوضوح منذ متى أعدت هذه الخطة. ويمكن أن ينعت التوقيت والموقع المحددان لتنفيذ الهجوم بخاصية الانتهازية، نظرا إلى أن الجميل أوقف سيارته بشكل غير متوقع أثناء رحلته.

٨٥ - ومن المرجح أن الغرض من الخطة كان هو اغتيال بيار الجميل، وليس تنفيذ هجوم ضده فقط، لأن القتلة غادروا سيارتهم من أجل مواصلة إطلاق النار عليه إلى أن أنهوا مهمتهم. وفضلا عن ذلك، قد يدل عدم قيام القتلة بأي محاولة للتنكر أو إخفاء وجوههم على أنهم لم يكونوا عازمين على مغادرة سياراتهم حتى لا يرى المارة وجوههم في ذلك الوقت بالذات.

المساعدة الفنية

٨٦ - تقدم اللجنة الدعم في التحقيق في قضية الجميل عن طريق المساعدة في تحديد هوية مرتكبي الجريمة والتعرف على السيارات التي استخدمت في الاعتداء. كما تعمل اللجنة على إعادة تركيب أسلوب العمل الذي اتبعه القتلة قبل الاعتداء وخلاله وبعده.

٨٧ - وتشمل المساعدة المقدمة من اللجنة تحليلا للأحداث في المنطقة المحيطة بمسرح الجريمة وفي مواقع ما قبل وقوع الاعتداء فعلا، ولخطوات ومنهجية المنفذين أنفسهم، وللأحداث التي وقعت مباشرة عقب الاعتداء. وتتمثل أيضا في الاضطلاع بالمهام المتعلقة بالأدلة العدلية، بما في ذلك إتاحة فناني رسم الوجوه من أجل المساعدة في إعادة تركيب ملامح المنفذين، والقيام بالتحقيق والتحليل فيما يتعلق بالسيارة المستخدمة في الهجوم من أجل أخذ عينات الحمض النووي وبصمات الأصابع والوقوف على مسار الطلقات النارية وخواص إطلاق النار. وتقدم اللجنة المساعدة أيضا في مقابلة الشهود وأشخاص آخرين، وتقوم بالتحقيق في الاتصالات المحتمل أن تكون ذات علاقة بالاغتيال وبتحليلها.

٨٨ - وشرعت اللجنة في إعادة تركيب مسرح الجريمة من أجل الوقوف، من وجهة نظر الأدلة العدلية، على أسلوب العمل الذي اتبعه مرتكبو الجريمة. وستشمل هذه العملية تحليل مسار الطلقات النارية وخواص إطلاق النار من أجل تحديد أنواع الأسلحة التي استعملت، ووقت وتسلسل استعمالها، ومواقع إطلاق النار منها في مسرح الجريمة. واللجنة في صدد إعداد لوحات لصور الأسلحة، وقد حصلت على تسجيلات لأصوات أسلحة مختلفة من أجل المساعدة في عملية المقابلات.

٨٩ - وخلال التحريات التي استغرقت سبعة أيام في مسرح الجريمة، جمعت اللجنة ١٧٥ دليلا ماديا وقامت بفحص سيارة الجميل. وأُرسل ما مجموعه ٢٤٠ دليلا ماديا، بما فيها الأدلة المادية التي جمعتها السلطات اللبنانية، إلى مختبر من أجل إجراء البحوث والتحليلات العدلية. ومن بين تلك الأدلة المادية، الواقي من الصدمات الخلفية الخاص بإحدى المركبات، وبعض القطع الزجاجية، ومقابض أبواب المركبة، وأجزاء من ملابس الضحية، وغير ذلك. وستجري البحوث المتعلقة بالحمض النووي وبصمات الأصابع على الأدلة المادية ذات الصلة.

٩٠ - وستواصل اللجنة تقديم المساعدة التقنية إلى السلطات اللبنانية فيما يتعلق بهذه القضية في المستقبل المنظور، وسترصد لذلك موارد إضافية حسب الحاجة. وتتوقع أن تجري مقابلات أخرى للشهود المتواجدين في مسرح الجريمة وغيرهم من الأشخاص، وأن تطور عناصر ملف القضية من خلال جمع المزيد من الأدلة وتحليلها، وأن تواصل تقديم الدعم الجاري في مجال الأدلة العدلية.

٩١ - ووقفت اللجنة على احتياج محدد ناشئ عن تقديم الدعم التقني في قضية بيار الجميل. فمن الواضح أن السلطات اللبنانية بحاجة إلى المبادرات وعمليات التدريب الفورية الرامية إلى بناء القدرات في مجال الأدلة العدلية. وسيفيد هذا خصوصا فيما يتعلق بإدارة مسرح الجريمة والمعالجة الفورية للأدلة العدلية وتجهيز الأدلة، وما يستلزم ذلك من تنسيق في مجال الأدلة العدلية.

٩٢ - ولا تدخل عملية بناء القدرات هذه ضمن نطاق المساعدة التي تقدمها اللجنة، إلا أنها تقترح أن الدول قد تنظر في أمر توفير هذه المساعدة بشكل عاجل إلى السلطات الوطنية اللبنانية. فمن شأن ذلك ضمان إدارة أي مسرح لجريمة ترتكب في المستقبل إدارة ملائمة، والمساعدة في إتاحة أقصى قدر ممكن من خيوط التحقيق للسلطات اللبنانية فور وقوع الحوادث في حالة تنفيذ اعتداءات أخرى.

ثالثا - التعاون الخارجي

ألف - التعاون مع السلطات اللبنانية

٩٣ - ظلت اللجنة تتعاون تعاونا وثيقا مع السلطات اللبنانية في شتى جوانب عملها على مدار الفترة المشمولة بالتقرير، ولا سيما منذ عودتها إلى لبنان.

٩٤ - وقدمت حكومة لبنان دعما سخيا طوال الفترة المشمولة بالتقرير، ولا سيما بتنفيذ تدابير أمنية استثنائية لحماية موظفي اللجنة وممتلكاتها. وتعرب اللجنة عن امتنانها الوافر لهذا الدعم، خاصة وأن الحالة الأمنية مازالت غير مستقرة في لبنان.

٩٥ - وقدمت اللجنة طلبات كثيرة إلى السلطات اللبنانية المختصة لمساعدتها في أعمال التحقيق التي قامت بها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ومن بينها توجيه ٢٢ طلبا كتابيا رسميا إلى المدعي العام. كما واظب أعضاء اللجنة على الاجتماع بوزير العدل والمدعي العام وكذلك بكبار موظفيه، وقضاة التحقيق المكلفين بمباشرة القضايا التي تحقق فيها اللجنة، والممثل الكبير الذي عينته قوى الأمن الداخلي.

٩٦ - وتُطلع اللجنة بانتظام السلطات اللبنانية المعنية على فحوى جميع المعلومات ذات الصلة التي تحصل عليها، وذلك على نحو لا يضر بمصلحة مصدر هذه المعلومات، سواء أكان فردا أم منظمة أم دولة. ويشمل هذا تقريرا تحليليا لمصداقية أحد الشهود وافت به مؤخرا المدعي العام وقاضي التحقيق المكلف بقضية الحريري. ولهذه العملية أهمية خاصة حيثما اتصلت المعلومات بأفراد من المحتجزين حيث إنها قد تساعد السلطات اللبنانية على اتخاذ أية خطوات ترى أنها مناسبة أو ضرورية بشأن احتجازهم.

باء - التعاون الدولي

٩٧ - يُلزم قرارا مجلس الأمن ١٦٣٦ (٢٠٠٥) و ١٦٤٤ (٢٠٠٥)، المتخذان بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الدول بالتعاون مع اللجنة. وما زالت اللجنة تعول بقوة على تعاون الدول معها وتطلب إليها بانتظام مساعدتها في مجموعة من المسائل المتصلة بتحقيقاتها، ومن بينها طلب معلومات ومستندات ومساعدة لوجستية لإجراء مقابلات مع الشهود وطلب المساعدة والخبرة التقنية. والتعاون التام من جانب الدول الأعضاء مع اللجنة هام مع استمرار التحقيق، ولا سيما فيما يتعلق بأن تقدم سلطاتها معلومات جيدة إلى اللجنة في وقت مناسب.

التعاون مع الجمهورية العربية السورية

٩٨ - توالي الجمهورية العربية السورية، وفاء بالتزاماتها المفروضة بموجب قراري مجلس الأمن ١٦٣٦ (٢٠٠٥) و ١٦٤٤ (٢٠٠٥)، وعملا بالتفاهم المشترك الذي توصلت إليه مع اللجنة في وقت مبكر من هذا العام، التعاون مع اللجنة على نحو يتسم بالسرعة وبالكفاءة.

٩٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت اللجنة إلى الجمهورية العربية السورية ١٢ طلبا رسميا للمساعدة على الحصول على معلومات ومواد ووسائط إلكترونية ومستندات

بشأن أفراد معينين وجماعات محددة، وكذلك إفادات حصلت عليها السلطات السورية من أشخاص إبان التحقيقات التي أجرتها.

١٠٠ - وأجرت اللجنة عددا من أنشطة التحقيق وعددا من المقابلات مع أفراد في الجمهورية العربية السورية. وشمل هذا إجراء ست مقابلات وعقد خمسة اجتماعات مع المسؤولين السوريين المعنيين، وجمع قدر كبير من المعلومات والوثائق الحاسوبية والإلكترونية. وزودت الجمهورية العربية السورية اللجنة بما طلبته من معلومات، ولا سيما بشأن أفراد معينين وجماعات محددة. كما وافت اللجنة بالإفادات التي حصلت عليها خلال التحقيقات التي أجرتها السلطات السورية.

١٠١ - ورتبت الجمهورية العربية السورية جميع أنشطة التحقيق التي اضطلعت بها اللجنة وفقا للطلبات التي قدمتها اللجنة للسلطات على مدار الفترة المشمولة بالتقرير، وتعرب اللجنة عن رضاها عن سرعة تنفيذ هذه الأنشطة وعن الترتيبات اللوجستية والأمنية التي واكبتها. وظل مستوى المساعدة التي قدمتها الجمهورية العربية السورية خلال الفترة المشمولة بالتقرير مُرضيا بوجه عام. وسوف تواصل اللجنة مطالبة الجمهورية العربية السورية بالتعاون التام، الذي يظل عنصرا حاسما في إنجاز عملها بسرعة وبنجاح.

التعاون مع الدول الأخرى

١٠٢- تحتاج اللجنة إلى الدعم الكامل السريع من الدول في المسائل التقنية والقانونية والقضائية المتصلة بالتحقيق.

١٠٣ - ومع أن معظم الدول أبدت الموافقة على طلبات اللجنة وساعدتها في عملها بنشاط، بما يشمل تسهيل مقابلة الشهود وتوفير ضروب الدعم الأخرى والمعلومات، فإن بعض الدول تأخرت في الرد أو أرسلت ردودا غير كاملة أو لم ترد إطلاقا. وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، لم يكن الرد على ٢٢ طلبا موجها إلى ١٠ دول أعضاء مختلفة قد ورد بعد. ولتقاعس بعض الدول عن الرد عواقب خطيرة من حيث تأخير عمل اللجنة وتعويق التقدم في سير تحقيقاتها. وبالنظر إلى الطبيعة الخطيرة للمعلومات التي تسعى اللجنة إلى الحصول عليها من الدول، والمهلة الزمنية المحدودة التي تهدف إلى أن تنهي فيها تحقيقاتها، فإنها تثق بأنها سوف تحظى بتعاون تام سريع من جانب جميع الدول خلال الفترة المشمولة بالتقرير القادم.

١٠٤ - ومنذ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، أُرسل ما مجموعه ١٠ طلبات رسمية جديدة للمساعدة إلى خمس دول مختلفة، إلى جانب طلبات المساعدة الموجهة إلى الجمهورية العربية السورية والسلطات اللبنانية.

رابعا – الدعم التنظيمي

ألف – الإجراءات الداخلية

١٠٥– استعرضت اللجنة النظام الداخلي الذي أقرته عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٩٥ (٢٠٠٥) في ضوء مشروع النظام الأساسي للمحكمة الخاصة للبنان. وتبقى اللجنة مدركة لمسؤوليتها عن ضمان أن جميع الإفادات أو الأدلة العدلية أو غيرها من الأدلة التي تجمعها ستكون مقبولة لدى هذه المحكمة المختصة، كما أنها مسؤولة، تحقيقا لهذه الغاية، عن احترام جميع المعايير الدولية ذات الصلة.

باء – الإدارة

١ – التوظيف

١٠٦ – كما ورد في التقرير السابق (S/2006/760)، فإن الإسراع بتحسين القدرات المؤسسية للجنة ظل إحدى المهام الأساسية في الفترة المشمولة بالتقرير. وفي حين أن تعيين موظفين أكفاء في الوقت المناسب ما زال يشكل تحديا كبيرا، وأن التأخر في سير عملية التعيين قد أثر على قدرة اللجنة على تنفيذ ولايتها، فإن تقدما كبيرا قد تحقق في مجال اختيار وتعيين الموظفين خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

١٠٧ – وكان معدل شغور الوظائف قد ارتفع في الفترة المشمولة بالتقرير السابق من جراء توقف عملية التعيين بسبب الصراع الذي نشب في لبنان وبسبب الموافقة على وظائف إضافية في حزيران/يونيه ٢٠٠٦. ومع هذا، تراجع معدل الشغور بانتظام بوجه عام فيما بين آب/أغسطس وكانون الأول/ديسمبر: فقد تراجع معدل الشغور بوجه عام بالنسبة لجميع الوظائف الدولية من ٢٩ في المائة في آب/أغسطس إلى ١٩ في المائة في كانون الأول/ديسمبر. ويجري في الوقت الراهن إنهاء إجراءات التعيين في معظم الوظائف الرئيسية. ويوجد بشعبة التحقيقات في الوقت الراهن ٢٩ موظفا دوليا، وهناك ٣ موظفين جُدد قيد التعيين المبكر. ويجري استعراض ثمانية وعشرين مرشحا إضافيا للعمل في مجال التحقيقات من بين عدد كبير من أسماء المرشحين التي قدمتها الدول الأعضاء والمنظمات الدولية، ويجري تنظيم المقابلات لهم.

١٠٨ – وتُعرب اللجنة عن امتنانها للردود الإيجابية التي تلقتها حتى الآن من الدول الأعضاء والمؤسسات الدولية بشأن توفير مرشحين مؤهلين.

٢ - الميزانية

١٠٩ - قدمت اللجنة في آب/أغسطس ٢٠٠٦ ميزانية جديدة مقترحة لفترة الاثني عشر شهرا التالية الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وترصد الميزانية المقترحة اعتمادا يغطي ١٨٨ موظفا دوليا بما يعكس زيادة قدرها ١٣ موظفا دوليا. وتشمل الزيادة خمسة محققين من أجل القضايا الأربع عشرة، وموظف أمن إضافي وسبع وظائف إدارية. والموظفون الإضافيون لازمون للقيام بما يلي: (أ) تلبية المتطلبات الزائدة من جراء أعباء العمل الإضافية الناتجة عن حالات المساعدة التقنية التي يتوقع فيها ورود مقادير استثنائية من البيانات منها ما ورد بالفعل؛ (ب) معالجة أعباء العمل الزائدة الناشئة عن النمو المتوقع في ملاك الموظفين مع تسارع معدل التعيينات؛ (ج) التعويض عن نقص الدعم الوارد من الوكالتين الأخريين في لبنان (قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا) اللتين باتتا عاجزتين في الظروف الحالية عن تقديم نفس معدلات الدعم التي كانتا تقدمانها في الماضي.

٣ - الأمن

١١٠ - بفضل المساعدات السخية المقدمة من قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والسلطات القبرصية واللبنانية، ولا سيما القوات المسلحة اللبنانية وقوى الأمن الداخلي اللبناني، فإن فريق العمليات الأمنية التابع للجنة نسق عملية عودة سالمة آمنة لموظفي اللجنة الدوليين ولمواد التحقيق الأساسية من قبرص إلى بيروت، جزئيا بالطريق البحري وجزئيا بالطريق الجوي، على مدار أسبوع واحد في الفترة الممتدة من ٩ إلى ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

١١١ - وما زال أمن موظفي اللجنة ومنشآتها وأصولها يمثل أولوية. وما زال الوضع الأمني في بيروت في الفترة التالية للصراع هشا. وقد أدت الأحداث السياسية الجارية إلى إثارة المزيد من التوتر وعدم الاستقرار. وقد يؤدي محور تركيز التحقيق مع الانتقال الوشيك إلى طور المحكمة الخاصة إلى خلق مناخ يعرّض موظفي اللجنة إلى مزيد من الأخطار ويمكن أن يهدد عمل اللجنة. ومن ثم، بات المحور الأول لعمليات أمن اللجنة هو تمكينها من الاستمرار في ممارسة ولايتها بضمان الحد الأقصى من الأمن لجميع العاملين بها ولسائر منشآتها وأصولها.

١١٢ - وما زال فريق الأمن التابع للجنة يستعرض ويستكمل تقييمات التهديدات والمخاطر المتصلة بها لضمان أن تتفق جميع الجوانب الأمنية الحاسمة مع المعايير الأمنية ذات الصلة. ويجري، حسب الاقتضاء، وضع إجراءات تشغيل وخطط طوارئ معيارية أو تعديل القائم منها بناء على التحليل الجاري للتهديدات والمخاطر.

٤ – مذكرة التفاهم التكميلية

١١٣ – في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، أحال رئيس اللجنة مشروع مذكرة تفاهم تكميلية محدّثة بهدف استكمال وتعديل مذكرة التفاهم الأصلية التي وقعتها حكومة لبنان واللجنة في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وتقوم حكومة لبنان في الوقت الراهن باستعراض مشروع الاتفاق التكميلي هذا.

خامسا – الاستنتاجات

١١٤ – ما زال الهدف الاستراتيجي للجنة هو جمع أدلة اتهام تقبلها المحكمة المقبلة ضد المسؤولين عن اغتيال رفيق الحريري والضحايا الآخرين للاعتداءات الجاري التحقيق بشأنها. وما زالت اللجنة توازن بين الحاجة إلى الإسراع بالتحقيق مع مقتضيات تطبيق المعايير القانونية المناسبة. وستبقي اللجنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير المقبل على محور التركيز الراهن لتحقيقاتها الذي جرت مناقشته في هذا التقرير، وتعتزم إجراء حوالي ٥٠ مقابلة، وجمع المزيد من المستندات والحصول على أشكال أخرى من الأدلة.

١١٥ – وقد وصل التحقيق في اغتيال رفيق الحريري مرحلة حساسة معقدة، ولا يمكن للجنة أن تضطلع بعملها إلا في إطار من السرية من أجل تهيئة بيئة آمنة للشهود ولموظفيها. واللجنة والمدعي العام في لبنان ما زالا متفقين اتفاقا تاما على هذا الموقف.

١١٦ – وما زالت اللجنة تكشف، من خلال معالجة القضايا الأربع عشرة، أوجه ارتباط هامة بين كل قضية وأخرى وتشير إلى ارتباطاتها بقضية رفيق الحريري. وستوالي اللجنة معالجة أوجه الارتباط هذه، فقد باتت محور وجهة تحقيقاتها. وبالمثل، سوف تستمر اللجنة في دعم التحقيقات الجارية في قضية الجميِّل، وسوف تركز على المساعدة على تحديد هوية الجناة وعلى النظر فيما إذا كان هناك ارتباط بالقضايا الأخرى القائمة.

١١٧ – وسوف تحتاج اللجنة إلى المزيد من الدعم في الشهور القادمة في مجالات ثلاثة رئيسية. أولها أنها ستعمل على ضمان أن تتمكن أنظمة الأمم المتحدة الإدارية، في مجالات من قبيل التوظيف والشراء والإدارة والشؤون المالية، من دعم خطوات عملها اللازمة وتوجُّهه. وثانيها، أنها تلاحظ التفاوت في درجة الالتزام بالرد على طلبات المساعدة التي توجهها إلى كثير من الدول. والتأخر في الرد أو عدم الرد على تلك الطلبات يعيق بشدة التقدم في سير تحقيقاتها في اتجاهات معينة. وثالثها أن مما له أهمية حاسمة أن تتمكن اللجنة من الاتصال بالقوى السياسية التي كان رفيق الحريري على اتصال مباشر بها في الشهور الأخيرة من حياته والأشخاص المنخرطين في الديناميات السياسية ذات الصلة في لبنان وفي المنطقة الأوسع وعلى

الساحة الدولية. وتتطلع اللجنة إلى التعاون المقبل مع هؤلاء الأفراد، وعند الاقتضاء، مع ممثلي الدول، من أجل ضمان اكتمال التحقيقات.

١١٨ - وتلاحظ اللجنة أن الطابع المميز للبيئة العامة التي تدير فيها عملها هو انعدام القدرة على التنبؤ بمسار الأحداث. والحالة الأمنية والبيئة السياسية والصراع السابق واحتمالات استمرار العنف والمسائل المتعلقة بالمحكمة الخاصة المقبلة أمور قد تساهم في إحجام الشهود عن التعامل مع اللجنة وقد تزيد من صعوبة اجتذاب اللجنة للموظفين للعمل فيها والاحتفاظ بهم.

١١٩ - وفي نهاية المطاف، تقر اللجنة بالتزاماتها الإضافية وبدورها الإضافي في ضوء الاحتمالات المرجحة لإنشاء محكمة خاصة في الفترة القادمة وإن لم يتحدد موعد لذلك بعد. وسوف تتغير دينامية عمل اللجنة بالقدر الضروري لتتوافق مع إنشاء المحكمة. ولهذه الغاية، ستسعى اللجنة إلى إعادة ترتيب أهدافها جزئيا لكي تنقل مهام تقصي الحقائق التي نهضت بها حتى الآن إلى مكتب الادعاء في المحكمة.
